الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.28

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
3 March 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-59573 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٠

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق (A/59/293، A/59/86-E/2004/69)

١ - **السيد كنيدي** (مدير شعبة التنسيق والاستجابات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية): عرض تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمناطق وإنعاشها (A/59/293)، ثم قال إن هذا التقرير يتناول تسعة من البلدان التي تشهد مختلف المشاكل الإنسانية. وفي سياق الخروج من فترات طويلة من فترات الصراع أو الاضطرابات السياسية، يلاحظ أن العديد من هذه البلدان يصطدم بمشاكل جمّة، وهو لا يستطيع حلّها إلا من خلال المساعدة الدولية. وكثيرا ما يتمثل الشاغل الملحّ لهذه البلدان في إعادة دمج أعداد غفيرة من اللاجئين والنازحين ممن يحتاجون، بعد عودتهم من منفاهم القسري، إلى مسكن وقطعة من الأرض وعملٍ ما من أجل استئناف معيشة هادئة. والسلطات الحكومية تضطلع بمسؤولية القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بوضع برامج لتحقيق العمالة والتنمية المجتمعية والمصالحة الوطنية.

٢ - وغالبا ما تتسم هذه البلدان بقصور الهياكل الأساسية في أعقاب سنوات من الصراع، إلى جانب شبه إفلاس الخزانة العامة وعدم كفاية العائدات الضريبية، وضخامة الديون الخارجية. وهي تفتقر إلى أية مميزات من شأنها أن تجتذب المستثمرين الخاصين، كما أنها لا تستطيع الاضطلاع بنهضة اقتصادية ما، ومن ثم، فإنه يتعذّر عليها أن تستثمر في قطاعات الصحة أو التعليم أو سائر القطاعات الأساسية من أجل تحقيق الإنتاجية على المدى الطويل. وبرامج الإنعاش الوطني تعتمد أيضا، إلى حد كبير، على التمويل الخارجي. ومن الواجب، أكثر من أي وقت مضى، أن يُضطلع بالتزام جديد من قبل المؤسسات المالية الدولية بهدف مساعدة هذه البلدان في كفالة تنميتها.

٣ - والتقرير يوضح كذلك حالة البلدان التي كانت ضحية لانعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة، والتي تعيّن عليها، علاوة على ذلك، أن تواجه موجات من الجفاف، بالإضافة إلى وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) الذي يقوّض إنتاجية سكانها. وعندما تؤدي موجة من موجات الجفاف إلى الزج بسكان بلدٍ ما إلى حافة المجاعة، فإن ثمة إمكانية لحشد معونة طارئة هائلة. ولما كان الجفاف ظاهرة متكررة، فإنه يتعين، مع هذا، السعي للحد من آثاره من خلال اتخاذ تدابير من قبيل مساعدة السكان على العودة إلى الاستقرار بمحض اختيارهم، وتحسين أساليب الإنتاج الغذائي، والقيام على نحو أكثر رشادا بإدارة موارد المياه.

٤ - والتقرير يوصي، في نهاية المطاف، بعدم معاودة النظر، في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال، في الحالة السائدة في بعض البلدان، التي تجاوزت مرحلة الأزمة، والتي تستفيد بصورة أساسية في الوقت الراهن بمساعدةٍ من مساعدات الإنعاش والتنمية، لا بمساعدةٍ غوثية طارئة.

٥ - **السيد وهبة** (مدير شعبة العلاقات مع الأمم المتحدة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قدم التقرير المتصل بتقديم المساعدة إلى موزامبيق (A/59/86-E/2004/69)، ثم شدّد على ذلك التعاون الوثيق، إلى جانب علاقات العمل الممتازة، فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سواء على الصعيد الميداني أم على صعيد المقر.

٦ - ولدى الخروج من مرحلة الصراع، تعرّضت موزامبيق لموجات من الجفاف، وقد تتطلب هذا القيام بعمل منسق على يد هيئات الأمم المتحدة من أجل مساعدتها في التأهب لسائر الأحداث المحتملة. وعلى الصعيد الهيكلي، قامت حكومة موزامبيق، التي تضطلع بمسؤولية معالجة الكوارث، بإنشاء المعهد الوطني لإدارة العمليات في حالات الكوارث، الذي من شأنه أن يكفل تخطيط وتنسيق أساليب التدخلات الطارئة، ولقد وضع هذا المعهد خطة للإغاثة لدى وقوع طوارئ ما. وعلى الصعيد المشترك بين المنظمات، شُكِّلت فرقة عمل بالأمم المتحدة لتناول الكوارث، كما أُنشئ فريق عامل لمساعدة هذه الفرقة في مهمتها في إطار مؤازرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهذا الفريق المعني بالدعم في مجال إدارة الكوارث يحبّذ، من جانبه، تبادل المعلومات فيما بين الشركاء (هيئات الأمم المتحدة والسلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمانحون). وأعمال هيئات الأمم المتحدة في هذا الصدد تستند إلى النداء الموحّد فيما بين الوكالات، الذي أعلن في عام ٢٠٠٣.

٧ - ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) يحدث أيضا أضرارا بالغة في موزامبيق، سواء لدى الكبار أم لدى الشباب الذين يقل سنّهم عن ٢٠ عاما، وأغلب الضحايا في هذا الشأن من النساء. وفي المناطق التي تعرضّت للجفاف ولانعدام الأمن الغذائي، يؤدي هذا الوباء إلى مفاقمة انجراحية الأسر، كما أنه يعرّض القدرة على الإنتاج للمخاطر بصورة عامة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير، فإن موزامبيق تعد سادس أفقر بلد في العالم. وفي ضوء ما سبق، يراعَى أن هيئات الأمم المتحدة قد قامت بتنقيح خطتها المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ وتنظيم الإغاثات بهدف زيادة التركيز على مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز، حيث خصّصت لها ٢٥ في المائة على الأقل من مواردها الأساسية.

٨ - وفريق الأمم المتحدة القطري بموزامبيق يوصي بتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، وخاصة فيما يتعلق بمقاومة فيروس نقص المناعة/الإيدز والحدّ من الانجراحية، مما يتطّلب القيام ببرمجة مشتركة. وثمة ضرورة لوضع خطة وطنية لإدارة الكوارث، فمن شأن هذه الخطة أن تكون إطارا مرجعيا لكافة المؤسسات التي تشارك في تناول المخاطر. ومن الواجب أيضا أن يُوفَّر التعزيز اللازم للمعهد الوطني لإدارة الكوارث كيما يتمكن من تجاوز مرحلة وضع الخطط الطارئة ويشرع في الاضطلاع بعمل تنسيقي من أجل إعداد خطة وطنية في مجال إدارة الكوارث. وما دام الأمر على هذا النحو، وحيث أنه قد تمت الاستجابة بصورة عامة لتلك الشواغل التي حثت الجمعية العامة على مطالبة الأمين العام بأن يقدم تقريرا يتعلق بصفة خاصة بموزامبيق، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يوصيان الجمعية العامة بألا تطلب تقديم تقرير جديد عن هذا البلد في الدورة الحالية.

٩ - **السيد نيووينهيس** (هولندا): لفت الانتباه إلى أن العديد من البلدان التي تناولها التقرير يشكل بلدانا تمر بمرحلة انتقالية وأن البند قيد النظر يتعلق، بصفة خاصة، بالبلدان التي يتحتم عليها أن تواجه أزمة إنسانية خطيرة أو تلك البلدان الخارجة من مثل هذه الأزمات، كما أوضح ممثلا الأمين العام. ومن ثم، فقد يتعيّن على الأمانة العامة أن تتوخى الاضطلاع بتدخلات فيما يتصل بحالات الضوائق الإنسانية التي تلم بمناطق أخرى لم يرد ذكرها في التقرير، من قبيل شمال أوغندا والسودان. وبشأن مسألة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، مما يؤدي بالضرورة إلى عواقب تتصل بهيئات الأمم المتحدة على صعيد التنظيم، ينبغي بيان الاتفاقات المبرمة بين مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنسيق عمليات الإغاثة وعمليات التنمية على مراحل متعددة بالبلدان التي تمر بفترة انتقالية.

١٠ - **السيد كنيدي** (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية): قال إن حالة أنغولا تتسم بأهمية مثالية. فمن المعروف للجميع أن هذا البلد قد تعرّض للخراب طيلة سنوات كثيرة من جرّاء حرب أفضت إلى نتائج خطيرة، وأدت بصفة خاصة إلى نزوح ما يقرب من ثلث السكان. وبمجرد عودة السلام، يلاحَظ أنه قد أمكن البدء في إعادة توجيه الجهود نحو التعمير والتنمية. وكانت ثمة تدابير داخلية في غاية الفعالية في هذا السياق على صعيد التعاون فيما بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يتدخل أساسا في ميدان الإغاثات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يركّز انتباهه على التعمير والتنمية. ولقد قلّل المكتب من أعداد موظفيه بالميدان في إطار القيام بنقل بعض اختصاصاته إلى كل من البرنامج الإنمائي والحكومة. وفي حالة عدم حدوث ظروف غير متوقعة، سيتولى المكتب سحب كافة موظفيه من البلد في بحر ستة أشهر؛ وسوف يتم، في أعقاب ذلك، تعزيز دور البرنامج الإنمائي، وأيضا دور الحكومة على نحو خاص. ولا توجد بالطبع طريقة خاصة قابلة للتطبيق بكل بلد، ولكن كان هذا بمثابة المخطط العام الذي اتُّبع في هذا الصدد.

١١ - ومن منطلق الرد بعد ذلك على السؤال الموجه بشأن أوغندا والسودان، يُراعَى أن الأمر متروك للجمعية العامة كيما تبتّ فيما إذا كان هناك ما يبرر المطالبة بتقريرين عن هذين البلدين. وإن كان من الواجب على المجتمع، بكل تأكيد، أن يواجه هاتين الأزمتين الإنسانيتين اللتين تتسمان باتساع النطاق. وثمة أمل كبير، فيما يخص جنوب السودان، في التوصل في المستقبل القريب إلى نتائج طيبة في أعقاب مفاوضات السلام الدائرة في نيفاشا، وأيضا في التمكّن من بدء المسيرة على درب التعمير والإنعاش. وليست هناك حاجة، على صعيد الحالة في دارفور، إلى تكرار الإعراب عن مشاعر قلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا الصدد. وفي شمال أوغندا، يتعاون المكتب على نحو وثيق مع الحكومة من أجل التصدي للمشاكل الإنسانية المترتبة على عمليات الابتزاز التي يقوم بها جيش تحرير الرّب، وحوادث خطف الأطفال، ونزوح ملايين الأفراد.

١٢ - **السيد وهبة** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أشار إلى موزامبيق وأوغندا، وقال إن هذين البلدين يمثلان تماما تلك الإشكالية المتعلقة بالانتقال التدريجي من نهج يستند إلى الإغاثات الطارئة، التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى مرحلة تتسم بالمزيد من التركيز على دور المنسّق المقيم مع مراعاة المسائل المرتبطة بالاستعداد للتأهب للكوارث في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي وقت قريب، سوف يُبحث هذا الإطار في منتصف المدة، مع إيلاء اهتمام كبير في هذا المنحى لتوفير دعمٍ لعملية تنسيق الأنشطة المتصلة بتخطيط وتنسيق عمليات الإغاثة.

١٣ - **الرئيس:** تساءل عما إذا كان هناك عامل واحد، أو عوامل متعددة، من تلك العوامل الجديرة بالاهتمام بصفة خاصة عند بحث موضوع حل المشاكل الرئيسية في البلدان قيد النظر على الرغم من تنوع الحالات ذات الصلة.

١٤ - **السيد كنيدي** (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية): قال إنه لا يجوز للمجتمع الدولي أن يقلل من اهتمامه بهذه البلدان. فعند تعرّض بعض البلدان للأزمات، يلاحَظ أن هذه الأزمات تسترعي انتباه وسائط الإعلام، كما أنها تصبح موضوعا لاجتماعات الأمم المتحدة، إلى جانب اجتماعات هيئات دولية أخرى، وثمة مبررات فعلية لكل هذا. ورغم ذلك، ولدى كفّ الصحافة عن الاهتمام بأزمة ما، وعند البدء في طريق دعم السلام والاستقرار، وهو طريق لا يخلو

إطلاقا من المشاكل المفاجئة، يراعَى أن المساندات التي يقدمها المجتمع الدولي، على الصعيدين المالي والسياسي وما إليهما تتجه نحو الانخفاض لدى بروز أزمات أخرى ''ملحّة'' تستأثر بالاهتمام. وثمة أهمية، بالتالي، للاحتفاظ بنظرة متوازنة لمختلف المشاكل والنهج الذي يتبعه المكتب يستند إلى هذا المبدأ، ومن رأي المكتب أنه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يستلهم هذا المبدأ أيضا. ومن الواجب، من ناحية ثانية، أن يقدَّم الدعم اللازم لتلك الجهود التي تبذلها حكومة من الحكومات التي تسعى إلى استعادة سلطتها واسترجاع قدرتها على حكم البلد وإدارته في كافة الميادين. والعمل البارز الذي اضطلعت به حكومة سيراليون، التي تمكنت من إعادة تحقيق وجودها على صعيد البلد بأسره بعد حرب أهلية في سياق مساعدة عملية من عمليات حفظ السلام التي تنهض بها الأمم المتحدة، يشكل مثالا طيبا لما يمكن القيام به بناء على التعاون بين حكومة ما والمجتمع الدولي.

١٥ - **السيد وهبة** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إنه يؤيد ما ذكره السيد كنيدي، وأن ثمة أهمية بالفعل لتسليط الضوء على التزام المجتمع الدولي على الصعيد الطويل الأجل، من الناحيتين المالية والسياسية، أثناء فترة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وفي بلدانٍ من قبيل صربيا والجبل الأسود وطاجيكستان، ينبغي دعم المكاسب المتحقّقة بفضل العمل المباشر من جانب الحكومة المعنية.

١٦ - **السيد نيووينهيس** (هولندا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحّة له (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، التي تواصل المشاركة في عملية الاستقرار والانتساب) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود)، إلى جانب بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (أيسلندا وليختنشتاين والنرويج)، فقال إن الاتحاد الأوروبي سوف يقدم تعليقات عامة على البند ٣٩ لدى بحثه في جلسة عامة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وهو يرغب اليوم في التركيز على المشاكل التي تتولد عن الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية بالبلدان الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمناطق وإنعاشها (A/59/239) وكذلك إلى البلدان المنكوبة بأزمات إنسانية خطيرة.

١٧ - وعقب تسوية صراعٍ ما، كثيرا ما تظل الحالة الإنسانية مبعث قلق بالغ. فالبلدان الخارجة من مرحلة من مراحل الصراع عليها أن تواجه عودة النازحين بصورة جماعية، ودمار المقومات الاجتماعية والمؤسسية، والإملاق الاقتصادي، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا). والاحتياجات الإنسانية تتجه نحو الزيادة، لا نحو النقصان، عقب الصراع، بالإضافة إلى ذلك. وبعد حدوث كارثة طبيعية، وخاصة في البلدان الضعيفة بالفعل، تظل المساعدة الإنسانية ضرورية أيضا على المدى المتوسط.

١٨ - ولا بد من التصدي للعديد من المجازفات في مجال الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. ومن رأي الاتحاد الأوروبي أنه ما زال يتعيّن عليه أن ينهض بالكثير، ومع هذا فإنه يرحّب بالأعمال المضطلع بها من جانب الفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. وأثناء مرحلة الانتقال، وخلال مرحلة الإغاثة أيضا، يلاحظ أن ثمة أهمية لتعزيز القدرات من أجل تزويد الحكومات الوطنية بالوسائل اللازمة لاضطلاعها بمسؤولياتها. وينبغي أيضا تمكين المجتمع الدولي من زيادة دوره في هذا الشأن. وفي حالة قيام العناصر الفاعلة، على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، بالنهوض بعملها، فإن دور الأمم المتحدة قد يصبح قاصرا على الدعم وتعزيز القدرات. وينبغي الاستثمار في القطاعات

الاجتماعية بمساعدة المجتمع الدولي. وبغية التمكين من الانتقال من مرحلة الأزمة الإنسانية إلى مرحلة الإنعاش والتنمية المستدامة، يجب توفير التثقيف والرعاية في المجال الصحي، ولا سيما عن طريق اتخاذ ما يلزم من تدابير للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (السيدا) والملاريا والسل، إلى جانب توفير العناية والمعالجة فيما يتصل بهذه الأمراض، فضلا عن تهيئة فرص للعمالة. ومن المتعين أن تكرّس جهود خاصة من أجل النساء والفئات السكانية الضعيفة، وخاصة الأطفال. وينبغي لكل بلدٍ من البلدان أن يضطلع بمسؤولية العمل في هذا المضمار.

١٩ - والاتحاد الأوروبي يرحّب بتحسن الأوضاع الإنسانية بالعديد من البلدان التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام، وخاصة جزر القمر وصربيا والجبل الأسود وطاجيكستان وموزامبيق، بالإضافة إلى النهوض في الوقت الراهن بعمل ناجح لصالح التنمية. وبيانات الخبرات والمعلومات المنبثقة عن الإجراءات المتخذة في هذه البلدان قد تكون ذات جدوى بالنسبة لسائر البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٠ - وفي بلدان ومناطق أخرى من تلك البلدان والمناطق العديدة التي لم يرد ذكرها في التقرير، يلاحَظ أن ثمة صعوبات لا زالت باقية على الصعيد الإنساني، ولا سيما في شمال أوغندا، حيث لم تتعرض الحالة الإنسانية للتدهور مع هذا، ومن رأي الاتحاد الأوروبي أن انعدام الأمن يمثل مشكلة مستمرة، إلى جانب أعداد النازحين داخل البلد ممن يزيدون عن مليون نسمة، وبعض البلدان ذات الصلة بمعزل عن وصول المساعدة على الرغم من شدة الحاجة إليها. ومعاناة عدد كبير من الأطفال تبعث على القلق أيضا. وفي ضوء هذه الحالة، يجب أن تُتخذ التدابير اللازمة في جميع القطاعات تقريبا، ولا سيما في قطاعات المياه والمرافق الصحية، والصحة، والتغذية.

٢١ - والحالة الإنسانية في بعض مناطق السودان، وخاصة في دارفور، لا تزال بالغة الخطورة. وفي هذه المنطقة، يمثل اضطراب الأمن مشكلة رئيسية تؤدي إلى إعاقة توفير المساعدة اللازمة، مما يفضي إلى تفاقمٍ كبير في ميدان الاحتياجات. ولقد قدم الاتحاد، في هذا العام، مساهمة سخية في الأعمال الإنسانية بالسودان. ومن الضروري، إلى أقصى حد، أن يُولَى اهتمام استثنائي لدارفور، وإن كان لا يجوز، مع هذا، أن تُغفل تلك الاحتياجات الكبيرة ببقية أنحاء البلد. ومن الواجب، دون أدنى شك، أن يُضطلع بتحسين الحالة الإنسانية في السودان، وذلك بفضل الأعمال المضطلع بها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام، وفي سياق معونة المجتمع الدولي.

٢٢ - وفي أفغانستان كذلك، تمثل مشكلتا الأمن والوصول إلى السكان العقبتين الرئيسيتين اللتين تحولان دون تقديم المساعدة الإنسانية بمختلف مناطق البلد. وهذا البلد، الذي يمر بمرحلة معقّدة من مراحل ما بعد الصراع، يعاني أيضا من انجراحيته إزاء الكوارث الطبيعية من قبيل حالات الجفاف والزلازل. وأفغانستان لا تزال بحاجة إلى مساعدة إنسانية، وخاصة من أجل مواجهة مسألة عودة اللاجئين والنازحين.

٢٣ - وعلى الرغم من تحسن الحالة الإنسانية بأنغولا منذ انتهاء الصراع، فإن النمو الاقتصادي لم يُفْض بعد إلى تحسين معيشة السكان بهذا البلد، حيث تعيش نسبة ٦٨ في المائة دون خط الفقر. وخلال هذه المرحلة الانتقالية، لا بد من القيام بإدارة الشؤون على نحوٍ سليم، وتعزيز القدرات، وتوفير موارد إضافية من أجل القطاعات التي تلعب دورا هاما في التنمية، مع إقامة شراكات متينة بين كافة الأطراف المشاركة ذات الصلة. وثمة أهمية مستمرة للمعونة الغذائية والمياه والمرافق الصحية وإزالة الألغام، فالبلد ما فتئ متسما بالضعف في هذه المجالات.

٢٤ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث انتهى الصراع، يلاحَظ أن الاتحاد الأوروبي ما برح يشعر، مع هذا، بالقلق من جراء العنف المستمر، وخاصة تجاه النساء، وأيضا من جراء الحالة الإنسانية العامة. ومن الحري بالمساعدة المقدمة من قبل المجتمع الدولي أن تكون على مستوى تلك المخاطر الاستثنائية التي يتعيّن على الحكومة الكونغولية أن تتغلب عليها، فهذه الحكومة يجب عليها أن تتخذ التدابير اللازمة لجعل البلد أكثر أمنا بالنسبة للسكان، وأيضا لتشجيع التعليم والصحة والإدارة الحكومية والنظام القضائي وتهيئة العمالة. وفي شرق البلد، حيث توجد أربعة ملايين نسمة من النازحين، لا تزال الأوضاع متّسمة بصعوبة خاصة. واندلاع العنف، على نحوٍ متناثر، لا يزال يعوق وصول العناصر الإنسانية الفاعلة إلى السكان، كما أن انعدام الأمن يزيد من مفاقمة معاناة هؤلاء السكان.

٢٥ - ونجاح عملية الإغاثة، التي اضطُلع بها بأثيوبيا في عام ٢٠٠٣، قد يرجع إلى عوامل عديدة، مما يتضمن كفاءة نظم الإنذار المبكر وسخاء المساهمات المقدمة من المانحين. وفي بلدٍ يتعذر فيه الحصول على غذاءٍ كافٍ والوصول إلى المياه إلا من جانب نصف السكان وحدهم، ينبغي الاستمرار في تعزيز القدرات بهدف مكافحة الأسباب الجذرية لمثل هذا الضعف. والقدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات الطارئة تتسم بالمحدودية، ومن الواجب على الحكومة أن تعمل في تعاونٍ وثيق مع المانحين الدوليين من أجل تخفيف معاناة الشعب الإثيوبي.

٢٦ - ومستقبل ليبريا يتوقف، إلى حد كبير، على إحلال السلام على المدى الطويل، لا في هذا البلد وحده، بل في كافة أنحاء غرب أفريقيا. وإلى جانب النهج الإقليمي المتعلق بالسلام، لا تزال هناك عوامل أخرى من تلك العوامل التي تُعد أساسية في مجال إعطاء ما يلزم من زخم لعملية السلام بليبريا. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تدخل في نطاق هذه العوامل، وثمة أهمية خاصة لمسألة إعادة الدمج، ولا سيما من خلال تهيئة فرصٍ للعمل. ومن الأولويات الهامة كذلك، توفير المساعدة للأشخاص النازحين. وينبغي أيضا إرساء مبدأ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ومن بين العقبات الأخرى، التي يتعين على السلطات والمجتمع الدولي للمانحين التغلّب عليها، سواء على الصعيد القصير الأجل أم الطويل الأجل، وقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البرية/الإيدز، وكفالة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية، ومضاعفة الإنتاج الزراعي.

٢٧ - والآثار المجتمعة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانعدام الأمن الغذائي وضعف القدرات المؤسسية، مما يُسمى أيضا ''التهديد الثلاثي''، ترهق على نحو كبير الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف السكان بالجنوب الأفريقي. وفي ملاوي، وعلى نحو ما جاء في تقرير الأمين العام، يلاحَظ أن الوضع السائد على الصعيد الغذائي قد تعرّض للتحسُّن، ولكن لا يجوز لهذا أن يفضي إلى الإفراط في التفاؤل. ومن الجدير بالعمل الوطني والدولي في هذا البلد أن يركز على مواجهة الكوارث الطبيعية، وحالات سوء التغذية المزمنة المرتبطة بالفقر، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/ لإيدز، وسائر مشاكل التنمية في القطاعات الاجتماعية.

٢٨ - والاتحاد الأوروبي يرحب، مع الارتياح، بالحكومة الوطنية الانتقالية التي تشكّلت مؤخرا بالصومال. ومن العقبات الرئيسية التي تواجه هذه الحكومة، الجفاف الحالي، وانعدام الأمن الغذائي على نحوٍ مستمر، والمشاكل المرتبطة بالإنعاش والتعمير. والاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة تقديم دعم تقني ومالي من أجل إقامة حكومة مؤقتة، تتسم بالشمولية وبقدر كبير من الصفة التمثيلية. وفي أعقاب سنواتٍ من الفوضى ومن سيطرة أرباب الحرب ومن الاضطرابات المدنية، فضلا عن تعاقب دورات الجفاف والفيضان، يراعَى أن ثمة احتياجات إنسانية كبيرة، وخاصة

فيما يتعلق بالصحة والتغذية. وآليات البقاء المحلية قد تعرضت للتدهور بصورة تدريجية، وبالتالي، فإن غالبية الأسر تواجه انجراحية مزمنة. والاتحاد الأوروبي سوف يستمر في الوفاء بهذه الاحتياجات.

٢٩ - وبشأن الأحوال السائدة في البلدان التي نوقشت في إطار البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال، والتي تحسنت فيها الأوضاع الإنسانية إلى حد كبير، يلاحَظ أن الاتحاد الأوروبي يؤيد الاستنتاجات التي ذكرها الأمين العام في تقريره، وبالتالي، فإنه يرى أنه لم تعد هناك حاجة إلى بحث أحوال هذه البلدان في سياق البند ذي الصلة. أما فيما يخص البلدان التي لا تزال تواجه أزمات إنسانية، فإن الاتحاد سيستمر في المشاركة في عملية النداء الموحد، حيث يُعدّ الاتحاد أكبر جهة مانحة.

٣٠ - **السيد توا دنلوغ** (جمهورية الصين الشعبية): قال إن إحالة بعض بنود جدول الأعمال، من قبيل البند قيد النظر، إلى اللجان الرئيسية للجمعية العامة من شأنه أن يتيح القيام، على نحو أفضل، ببحث هذه البنود، وأن اضطلاع الأمين العام بعرض تقارير شاملة، مثل التقرير المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمناطق وإنعاشها (A/59/293)، سوف ييسّر من مهمة الممثلين لدى التحدث عن البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

٣١ - وفي التقرير الشامل ذي الصلة، اضطلع الأمين العام بتقييم المساعدة الإنسانية والمساعدة الموفَّرة من هيئات الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين، كما أنه قد تحدث عن الجهود التي بذلتها الحكومات المستفيدة، التي تمكنت بصفة خاصة، في بعض الأحيان، من النهوض، على نحوٍ كبير، بتحسين الأحوال الإنسانية إلى جانب تلك الأوضاع المتصلة بالأمن، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للاجئين والنازحين كيما يعودوا إلى ديارهم. ومن الواجب أن يكون من الواضح، مع هذا، أن المشكلة الأساسية لدى البلدان والمناطق المعنية بالمساعدة الإنسانية والمساعدة الخاصة بالإنعاش لا تزال متمثلة، بكل جلاء، في نقص الموارد المالية. ونداءات التمويل المشتركة بين الوكالات، والتي وُجّهت لصالح هذه البلدان والمناطق، قد حقّقت نتائج متفاوتة إلى حد بعيد، ففي بعض الحالات، تم التوصل إلى هدف هذه النداءات بنسبة ٧٠ في المائة، في حين أنه قد تعذّر التوصل، في حالات أخرى، إلا إلى مستوى ٢٠ في المائة فقط. ومن هذا المنطلق، يلاحَظ في بعض البلدان، التي عادت إلى السلام منذ وقت قريب، أن الموارد المالية الحكومية اللازمة لتجديد الهياكل الأساسية الاقتصادية تقل كثيرا عن المستوى اللازم لتغطية الاحتياجات ذات الصلة، كما يراعَى في بلدانٍ أخرى من تلك البلدان التي تقوم بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية أن هذه الموارد المالية دون حد الكفاية، وأنها لا تسمح بتنفيذ برامج فترة الانتقال.

٣٢ - وجمهورية الصين الشعبية بلدُ نامٍ يتعرض للكوارث الطبيعية، حيث تحدث، كل عام، فيضانات واهتزازات أرضية تؤدي إلى أضرارٍ واسعة النطاق على الصعيد الاقتصادي. وهي تنهض، مع هذا وبقدر إمكاناتها، إلى تقديم المساعدة اللازمة إلى البلدان التي تُنكب بكوارث خطيرة أو التي تلمّ بها حالات إنسانية طارئة. وعلى هذا النحو، قدمت الصين في عام ٢٠٠٣، من خلال قنوات ثنائية، ١٨ ٠٠٠ طن من الذّرة إلى إثيوبيا، وكذلك إلى خمسة بلدان أخرى من البلدان التي أصيبت بالجفاف. ولقد قامت بالإضافة إلى هذا، على سبيل المنحة ومن خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بتوفير مقاعد متحركة لأنغولا، إلى جانب إمدادات غوثية طارئة وأشكال أخرى من أشكال المساعدة الإنسانية للاجئين الصوماليين.

٣٣ - ومن المأمول فيه أن يتم تطبيق القرارات المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية والمعونة المتعلقة بالإنعاش إلى فرادى

البلدان والمناطق، والتي تُتخذ كل عام، في وقت قصير، حتى تتمكن البلدان التي تُنكب بكوارث طبيعية من الاستفادة منها بالفعل. وجمهورية الصين الشعبية تطالب البلدان المانحة، التي تستطيع تقديم الأموال وتوفير مساعدة إنسانية ومعونة تتعلق بالإنعاش إلى البلدان التي تتعرض للكوارث الطبيعية أو التي تشرع في مسيرة التعمير بعد مرحلة من مراحل الصراع، أن تستمر في القيام بذلك، وخاصة فيما يتصل بأقل هذه البلدان نموا.

٣٤ - **السيدة ميلز** (جامايكا): قالت إن جامايكا ترحّب بالجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة من أجل تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الطوارئ فيما يتعلق بفرادى البلدان والمناطق. وجامايكا، التي شهدت منذ قليل آثارا تخريبية لإعصار ضخم، لا تجهل تلك المشاكل التي تواجهها البلدان المنكوبة بالكوارث، كما أنها تدرك مدى أهمية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى هذه البلدان حتى تتصدى لمواجهتها. وجامايكا متفقة مع سائر الدول، في هذا الشأن، على أن ثمة أهمية لذلك الدور الذي يجري الاضطلاع به من جانب الأمم المتحدة وشركائها بهدف تقديم مساعدة إنسانية للبلدان المصابة بالكوارث أو البلدان الخارجة من مرحلة من مراحل الصراع وإعانة هذه البلدان على إعادة البناء والتنمية، ولكنها تؤكد، في سياق تلك الأولوية التي يحظى بها توفير المساعدة اللازمة للبلدان التي تنتقل من مرحلة الإغاثة أو تخفيف نتائج الكوارث إلى مرحلة التنمية، أن ثمة أهمية أيضا لمساعدة البلدان في إزالة كافة العقبات التي تعوق تنميتها، من قبيل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على سبيل المثال.

٣٥ - وجامايكا توافق أيضا على أن المساعدة الإنسانية والمعونة المتعلقة بالإنعاش، التي يجري تقديمها إلى فرادى البلدان والمناطق، ينبغي لها أن تكون متعددة الأشكال مع شمولها بنطاق التعاون فيما بين كافة الأطراف المشاركة المعنية، وذلك إذا أريد تحسين مناظير التنمية المستدامة على الصعيد الطويل الأجل لدى البلدان والمناطق ذات الصلة. ومن الحري بالترحيب، من هذا المنطلق، أن بحث البند ٣٩ (ب) من بنود جدول الأعمال يجيء مباشرة بعد بحث البند المتعلق بتنظيم وتنسيق الأنشطة التنفيذية بالأمم المتحدة.

٣٦ - ومساعدة المجتمع الدولي ضرورية من أجل القيام، على نحو دائم، بفض كافة المشاكل الواردة في تقريري الأمين العام (A/59/293 و A/59/86-E/2004/69)، وأيضا من أجل تمكين جميع البلدان من الاضطلاع، خلال الآجال المحددة، ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي.

٣٧ - **السيد اليموف** (طاجيكستان): قال إنه، في أعقاب التوقيع على الاتفاق العام الخاص بإحلال السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان، مما يُحتفَل هذا العام بمرور سبع سنوات عليه، يلاحَظ أن عملية الإنعاش والتنمية السلمية قد بدأت بنجاحٍ في هذا البلد. وطوال هذه السنوات، كانت حكومة طاجيكستان تبذل جهودا مستمرة لمعالجة المشاكل الملحّة التي ترتبط بإزالة آثار الحرب الأهلية والاضطلاع بتعمير البلد والقيام بالوفاء بالاحتياجات الإنسانية لدى السكان، وخاصة بفضل تقديم معونة هادفة إلى الفئات الاجتماعية المحرومة، ولا سيما الأطفال والنساء والأشخاص النازحين. ولقد لقيت هذه الجهود دعم المجتمع الدولي على نطاق واسع. وقرارات الجمعية العامة، التي تتصل بتقديم مساعدة دولية طارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في طاجيكستان وإنعاش هذا البلد، قد أسهمت على نحوٍ كبير في حشد الشركاء الدوليين، حيث وضعت أساسا متينا لتوجيه سبعة نداءات مشتركة بين الوكالات لصالح توفير معونة إنسانية من أجل طاجيكستان. والمبالغ الكبيرة التي تجمّعت بعد هذه النداءات قد تم استخدامها في تغطية الاحتياجات الأساسية، وتمويل التكاليف الصحية، وكفالة

الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وتجديد المساكن التي تضررت بفعل الحرب الأهلية. ولقد أتاحت هذه المبالغ أيضا مواجهة عواقب الكوارث الطبيعية، وخاصة حالات الجفاف والانهيالات الأرضية والزلازل، مما أعاق عملية التنمية إلى حد كبير. وحكومة وشعب طاجيكستان يعربان عن امتنانهما العميق للمجتمع الدولي إزاء ما أتى به من مساعدة هامة.

٣٨ - وفي ضوء تضافر الجهود هذا، يراعَى أن الأحوال قد تغيّرت على نحوٍ جذري في طاجيكستان. فالسلام والوفاق الوطني قد رستْ أركانهما، كما أن الاستقرار السياسي قد اتخذ طابعا لا رجعة فيه. ولقد تم التغلب على الأزمة الإنسانية، التي أحدثتها الحرب الأهلية، كما أن البلد قد شرع في مسيرة التنمية المستدامة. واضطُلع كذلك بوضع الركائز اللازمة لتهيئة اقتصاد سوقي، كما جرى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن القيام بإعداد بيئة مشجعة للاستثمار. وعلى الصعيد الاجتماعي، يلاحَظ أن ثمة تحسنا مستمرا في الأحوال السائدة. ومن المراعَى، في نفس الوقت، أن طاجيكستان تدرك تماما أن جميع المشاكل لم تتعرض للحل. وينبغي، في هذا الصدد، دعم المكتَسَبات المرتبطة بما أُحرز من تقدم على طريق التنمية السلمية. ومكافحة الفقر تفرض دائما، وبصفة خاصة، مشكلة حادة، وحكومة طاجيكستان تواصل بذل قصاراها من أجل توفير المعونة اللازمة للفئات السكانية الضعيفة.

٣٩ - وحصيلة هذه السنوات الأخيرة توضح أن طاجيكستان كانت مثالا للبلد الذي ينجح في فض صراعه الداخلي وفي الانتقال إلى مرحلةٍ من مراحل التنمية السلمية والمستدامة. ومسألة الانتقال في غاية الأهمية، ولقد نوقشت، في ضوء هذا، من جانب الأمم المتحدة عدّة مرات. وتمكُّن بلد ما من التغلب على أزمة إنسانية خطيرة ومن الأخذ بنهج التنمية لا يعني أن هذا البلد لم يعد بحاجة إلى مساعدة دولية. وهذه المساعدة تظل ضرورية، لا من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية والقضاء على الفقر فحسب، بل أيضا من أجل تعجيل معدل التنمية. ومن اللازم، في هذا الصدد، أن تُستخدم ضوابط وطرائق مُثلى في مجال هذه المساعدة حتى تصبح متفقة تماما مع المرحلة الإنمائية التي بلغها البلد المعني في وقت من الأوقات. وكان هذا النهج واضحا في تقرير الأمين العام (A/59/293)، حيث شدّد على أنه، حتى إذا كانت لا تزال هناك ضرورة لتقديم شيء من المساعدة الإنسانية والمساعدة المتعلقة بالإنعاش، فإنه ينبغي توجيه غالبية المعونة الدولية نحو التنمية المستدامة.

٤٠ - ومن بين البلدان المانحة التي تمارس مثل هذا النهج، يمكن ذكر الاتحاد الروسي، حيث قامت طاجيكستان مؤخرا بإبرام اتفاقات حاسمة معه تقضي بأن يتولى الاتحاد استثمار ما يقرب من ٢ بليون دولار في القطاعات الاقتصادية الهامة بالبلد، مثل مشاريع الطاقة الكهرمائية والصناعة ومكافحة المخدرات، وذلك خلال السنوات الخمس القادمة. ولقد اتُّفق على ''خيارٍ صفري'' أيضا مع الاتحاد الروسي فيما يتصل بالدين الذي تتحمله طاجيكستان تجاه هذا البلد.

٤١ - وفي ضوء ما سبق، قررت حكومة طاجيكستان ألا تقدم مشروع قرار جديد بشأن توفير مساعدة دولية طارئة لبلدها في دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين. والحكومة حريصة، في نفس الوقت، على تأكيد أن ثمة أهمية لقيام البلدان المذكورة في تقرير الأمين العام والمجتمع الدولي بأسره بالمشاركة في المعلومات المفيدة المترتبة على التجارب المتّبعة، إلى جانب دراسة الآليات والوسائل والممارسات، التي تتسم بالفعالية والتي يجدر أن يوصى بها في مجال التنمية في أعقاب الصراع. وفي هذا المضمار، وفي سياق مراعاة الاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام، ينبغي الاضطلاع بتحديد طريقة تنسيقية مناسبة من أجل تمكين كل بلد من البلدان، التي نهضت من مراحل الصراع، من مضاهاة ما لديه

من تجارب بالأمم المتحدة في العام القادم. ومن الممكن، على سبيل المثال، تنظيم اجتماع تداولي غير رسمي في إطار الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو عند إعداد هذه الدورة. وطاجيكستان تنوي مواصلة النقاش مع البلدان المعنية ومكتب المجلس والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وذلك بهدف تحقيق صياغة مُثلى.

٤٢ - **الرئيس:** قال، في معرض الرد على ممثل طاجيكستان، إنه يشكره على اقتراحاته، وأنه يشير إلى أن مسألة المساعدة الإنسانية قد عُرضت على اللجنة منذ وقت قصير.

٤٣ - ولقد سبق للجمعية العامة، في الواقع، أن ناقشت هذه المسألة في جلسة عامة، حيث تناولتها من منظور شامل. واللجنة ملتزمة الآن بدراستها، ومن ثم، فإنها ستبحث على نحوٍ منتظم كافة جوانبها ذات الصلة، بالإضافة إلى طريقة ترابط هذه الجوانب مع بعضها. ومن الممكن لها أن تستند إلى المناقشة المكرسة لها في هذا العام من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار دراسة المسائل الإنسانية، وذلك لتحقيق هذه الغاية. وبوسع اللجنة كذلك أن تعتمد على المعلومات التي حصلت عليها، أو التي ستحصل عليها مستقبلا، تلك البلدان والمناطق المستفيدة من المساعدة الإنسانية، وذلك بفضل تجاربها، ومن شأن هذا أن يتيح للجنة أن تستخلص توجيهاتٍ رئيسية مفيدة للجميع، بل وأن تضع قواعد لتقديم التقارير، ولكن لا يجوز أن يغيب عن بال اللجنة أن المسألة الرئيسية التي تهمها هي مسألة التنمية.

٤٤ - **السيد أتوكي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن متابعة أهداف الإصلاح والتعمير وإعادة التوحيد بجمهورية الكونغو الديمقراطية يجري الاضطلاع بها في سياق اقتصادي واجتماعي بالغ الصعوبة، وسكان الكونغو لم يستفيدوا بعد مما يجدر بهم من أرباح السلام، فالتقدم الملموس، الذي تحقق على الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ نهاية الحرب، لم يفض حتى الآن إلى بلوغ النتائج المتوخاة. والحالة الاجتماعية والإنسانية لا تزال، بصفة خاصة، في غاية الهشاشة، كما يشهد على ذلك تلك المعدلات البالغة الارتفاع التي تتسم بها وفيات الأمهات والأطفال، وتدهور المقومات الصحية والاجتماعية، وضآلة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، فضلا عن سوء التغذية، مما يضير بالأطفال إلى حد كبير.

٤٥ - وعلى الرغم مما حدث من تحسن طفيف، فإن الحالة الإنسانية لا تزال تبعث على القلق بشكل خاص في تلك المناطق المتأثرة بالصراعات المسلحة، حيث يوجد ما يزيد على أربعة ملايين من الأشخاص النازحين. وعلى نحو ما ذكره الأمين العام بصورة مؤكدة في تقريره (A/59/293)، يلاحظ أن مستوى التمويل الشامل للأنشطة الإنسانية دون الكفاية إلى حدٍّ كبير.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تُرتكب، دون عقاب، انتهاكاتُ جماعية لحقوق الإنسان، وخاصة بشرق إقليم البلد. واغتصاب النساء والبنات، الذي يُعد من أسلحة الحرب، منتشر في كل مكان، كما أن حوادث اغتيال رؤساء الأسر قد أصبحت ممارسة مألوفة، والنسيج الاجتماعي، الذي يشكل أساس التنمية، قد تعرّض من جراء ذلك لتدهورٍ جزئي.

٤٧ - وفي ضوء هذا الوضع، يلاحَظ أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تستطيع مواجهة كافة هذه المشاكل بدون تقديم ما يلزم من مساعدة من المجتمع الدولي بأسره. وبالتالي، فإنها تشعر باغتباط خاص إزاء ما قرره مجلس الأمن من مطالبة الأمين العام بالقيام، عن طريق ممثله الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في إقليمها. ومن دواعي التشجيع لديها،

ما اضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من مساندة، حيث وافقا على برنامجها المتعدد القطاعات والمتصل بالطوارئ وإعادة التأهيل والتعمير، وأيضا على ورقة استراتيجيتها المؤقتة الخاصة بتقليل وطأة الفقر، ومن شأن هذين الصكّين أن يتيحا لها حشد موارد خارجية جديدة، بالإضافة إلى تيسير عملية تجديد الهياكل الأساسية، التي تهدّمت من جراء سنوات عديدة من سوء الإدارة والحرب. وهي تولي أقصى أولوية لديها لقضية متابعة تعاونها مع مؤسسات بريتون وودز، فضلا عما يجري حاليا من دعم وتطبيع علاقاتها مع غالبية البلدان المانحة والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، مما يُعد ضروريا لمواصلة ما شرعت فيه من إصلاحات.

٤٨ - وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تخرج ببطء من مرحلة حربٍ طويلة، كانت لها آثار عديدة بالخارج، تدرك تماما، من ناحية أخرى، مدى أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وحكومتها تراعي في برامجها أن ثمة ضرورة للمشاركة في موارد بلدان المنطقة، وهي تنوي أن تسلك مع هذه البلدان سياسة تتجه نحو الحوار والانفتاح والصداقة والتعاون وحُسن الجوار. والحكومة ترحب إذن بالقيام، في وقت قريب وبجمهورية تنزانيا المتحدة، بعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى، الذي يشكّل خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا، علاوة على كونه فرصة تاريخية جديرة بالانتهاز من أجل تشجيع التكامل على الصعيد دون الإقليمي، مما يُعتبر من عوامل السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٤٩ - ومن منطلق التوصيات التي ذكرها الأمين العام في تقريره (A/59/293)، تنوي جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقدم، في إطار البند قيد النظر، مشروع قانونٍ يدعو إلى تعزيز تعاون منظومة الأمم المتحدة معها، ويطالب المجتمع الدولي مرة أخرى بمساندة ما تبذله من جهود من أجل القيام لديها بالإصلاح الاقتصادي والانتقال السياسي وإعادة توحيد إقليمها، فضلا عن المساعدة الإنسانية لسكانها، وتحسين طريقة إدارتها للشؤون ومكافحتها للفقر.

٥٠ - **السيد مونتيالغري** (الفلبين): قال إن الفلبين تعلّق أهمية كبيرة على المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، وهي حريصة في هذا الصدد على الإشارة إلى مبادرة ذوي الخوذ البيض، التي أعلنتها الأرجنتين منذ ١٠ سنوات، والتي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية بعد ذلك. ومن رأي الفلبين، في الواقع، أن هذه المبادرة قد أسهمت إلى حد كبير في قيام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والأفراد أيضا بوضع وتعزيز برامج من برامج المعونة الإنسانية الطوعية، التي تتسم بأهمية كبيرة، فهي تُكْمل أعمال متطوعي الأمم المتحدة وسائر البرامج الإنسانية المماثلة.

٥١ - والفلبين، وهي من البلدان ذات التقاليد القوية على صعيد العمل الطوعي، مهتمة بصفة خاصة بمبادرة ذوي الخوذ البيض، التي تتضمن تشكيل فرق وطنية من المتطوعين، مع إمكانية وزع هذه الفرق على الصعيد الإقليمي من أجل مجابهة الاحتياجات الملحّة، مع مراعاة أن أعمال هذه الفرق، التي ستُمول من المساهمات الوطنية والطوعية، سوف تؤدي إلى إحراز التقدم في مجال تنفيذ البرنامج الإنساني للأمم المتحدة، دون المساس بموارد هذه المنظمة، مع ذلك. والفلبين تنوي، فيما يتعلق بها، أن تعد فريقا وطنيا من هذا القبيل، وهي تبذل قصاراها من ناحية أخرى في الوقت الراهن، وبالتعاون مع القوات المسلحة والسلطات المسؤولة عن المحافظة عن النظام والأمن المدني والمنظمات غير الحكومية للمتطوعين، من أجل القيام على أفضل وجهٍ ممكن باستخدام الموارد المتاحة مع تهيئة التضامن اللازم فيما بين مختلف الأطراف المشاركة.

٥٢ - ومن الواجب على الأمم المتحدة أن تراعي مدى أهمية ذوي الخوذ البيض في مجال المساعدة الإنسانية والمساعدة المتعلقة بالإنعاش، فهي تستطيع، باعتبارها من عناصر عمليات السلام لدى الأمم المتحدة، أن تعمل بالتعاون مع ذوي الخوذ الزرقاء، ولا سيما في فترة دعم السلام التالية لفترة الصراع. ومن الواجب أيضا على أعضاء الأمم المتحدة أن يتجهوا نحو جعل منظماتهم الدولية والإقليمية للمتطوعين منظمات وطنية لذوي الخوذ البيض، كيما يعتمدوا عليها في التعجيل بنقل المساعدة الإنسانية وتنفيذ مبادرات الإصلاح ببلدان المنطقة المعرضة للصراعات أو المنكوبة بالكوارث الطبيعية، كما يجب على المنظمات الإقليمية أن تساند جهود المنظمات التي تقرر ذلك.

٥٣ - **السيد مارتيتز** (أنغولا): أشار، مع الارتياح، إلى ما أوصى به الأمين العام بالكف عن القيام ببحث الأحوال السائدة في البلدان، التي شهدت قدرا كبيرا من التحسن، في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال، وذلك مع القيام، في نفس الوقت، بدراسة مدى انجراحية كل من هذه البلدان إزاء الأزمات.

٥٤ - وبعض البلدان قد اتسم باستقرار أحواله، ومع هذا، فإنه لا يزال بحاجة إلى مساعدة خاصة حتى يصبح أقل انجراحية، وحتى يجد حلولا مستدامة بشأن الإنعاش والتعمير والتنمية على المدى الطويل، وثمة حاجة إلى عشرات من السنوات لإصلاح التخريبات والمضار التي تحدثها أزمة من الأزمات في بلد أو منطقة ما، وبالتالي، فإن أنغولا تؤيد توصية الأمين العام بشأن حالات الأزمات التي تعرضت للاستقرار، وذلك بشرط استمرار المجتمع الدولي في مساعدة البلدان المعنية عندما تقوم، دون رجعة، بسلوك سبيل التنمية الاقتصادية المعززة والتنمية المستدامة أيضا. ومن شأن تقييم الحالة عقب الأزمات ووضع آلية للمراقبة أن يزوّدا المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بوسيلة لتقدير حالات النجاح ونشر أفضل الممارسات والمساهمة في آليات الإنذار المبكر.

٥٥ - وأنغولا تشعر بالأسف إزاء عدم كفاية المساعدة في بعض حالات الأزمات. وسواء كانت الكوارث من فعل الطبيعة أو من صنع الإنسان، فإن جميع البلدان المنكوبة بها تستحق مساعدة فعالة ومنسقة وقوية من جانب المجتمع الدولي، مما يمكّنها من التغلب على الضوائق ومن تعزيز التدابير الوطنية الرامية إلى استعادة الأوضاع الطبيعية والاستقرار والأمن. ومن الحري بهذه الأعمال، التي تبدأ بتوفير مساعدة إنسانية طارئة، أن تقدم في نهاية الأمر مساعدة إنمائية. والنداء الموحد المشترك بين الوكالات لصالح أنغولا وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لا يزالان بمثابة أفضل الأنهج تناسقا وتضامنا فيما يتعلق بالوفاء باحتياجات بلد ما أو منطقة ما في حالات الأزمات. ومن المؤسف أن الاستجابات لهاتين الآليتين كانت في بعض الأحيان دون مستوى الكفاية بالنسبة للاحتياجات.

٥٦ - وفي أنغولا، أفضت الحرب الأهلية إلى أزمة إنسانية. وتوجد، على أقل تقدير، أربعة ملايين من اللاجئين والنازحين داخل البلد، وهم بحاجة إلى إغاثة طارئة. وبغية إقرار السلام على المدى الطويل، تعيّن الاضطلاع بعمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج فيما يتصل بما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين. ومن أجل مساعدة الحكومة الأنغولية في النهوض بأعباء مهمة من هذا الحجم، اتخذت الأمم المتحدة إجراءات النداءات الموحدة الضرورية. وعلى الرغم من قيام بلدان عديدة بتوفير موارد ضخمة، ولا سيما الولايات المتحدة والسويد وألمانيا، فإن الأموال المتحققة لم تكن كافية. وأنغولا تهيب بالدول الأعضاء، وخاصة مجتمع المانحين، أن تحتفظ بمساهماتها في النداء الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن تزيدها أيضا، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨.

٥٧ - وعلى الرغم من وجود برامج حكومية، فإن عودة جزء من اللاجئين والنازحين وإعادة دمجهم، بصورة تلقائية وبدون مساعدة ما، قد تمّتا خارج نطاق مراقبة الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٥٨ - وإحلال السلام في أنغولا قد أتاح إمكانية القيام، داخل البلد، بتطبيق برامج واستراتيجيات ترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي معزز وتنمية مستدامة. ولقد استفادت الحكومة الأنغولية من هذا الوضع، واتخذت مبادرات عديدة تهدف إلى إعادة إصلاح الاقتصاد والمقومات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق أن تعرضت للدمار. ولقد قامت بصفة خاصة بوضع وثيقة استراتيجية تتضمن ١٠ مجالات من مجالات التدخل: إعادة الدمج على الصعيد الاجتماعي، والأمن والحماية في المجال المدني، والأمن الغذائي والتنمية الريفية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتعليم والرعاية الصحية، والهياكل الأساسية، والعمالة والتدريب المهني، وشؤون الحكم، والإدارة الاقتصادية الكلية. وقد قامت الحكومة أيضا بصوغ ميزانية وطنية تتسم بالتكيف مع مجالات التدخل هذه. واعتمدت، على نحو محدد، برامج ترمي إلى تنشيط القطاع الخاص وإعادة بناء الطرق والسكك الحديدية. ومن منطلق إدراك الحكومة الأنغولية لأن ثمة أهمية كبيرة لحسن إدارة الموارد التي في حوزتها، يلاحظ أنها تشدّد على تعزيز القدرات المؤسسية، وسلامة الحكم، وإدارة الأموال العامة على نحو يتسم بالشفافية. ولقد انضمت إلى آلية التقييم للبلدان الأفريقية.

٥٩ - وفي نهاية المطاف، سيقوم الوفد الأنغولي بعرض مشروع قرار يتعلق بتقديم المساعدة الدولية من أجل التعمير الاقتصادي بأنغولا، وذلك بهدف إعادة تأكيد أن ثمة ضرورة لتهيئة شراكات بين الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي، من أجل دعم السلام والانتقال دون عوائق من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإنعاش والتعمير والتنمية على المدى الطويل الأجل.

٦٠ - **السيد شيدومو** (موزامبيق): هنّأ الأمين العام بشأن التقارير المقدمة في إطار البند قيد النظر، ولا سيما التقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى موزامبيق (A/59/86-E/2004/69).

٦١ - وقال إن ثمة موافقة على أسلوب الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية، ومن الجدير بالتأكيد، مرة أخرى، ذلك الموقف الذي أعربت عنه موزامبيق في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتضمن أنه ينبغي للمساعدة الإنسانية أن تؤدي إلى تهيئة قدرات وطنية في البلدان التي تتم فيها هذه المساعدة. ومن الواجب أن يكون هناك تركيز على كفالة الاستقلال الذاتي للمجتمعات المحلية حتى تقوم بتوجيه عملية المساعدة الإنسانية، مع اضطلاع المجتمع الدولي بتوفير دعمه في هذا الصدد. وفي هذا السياق، ينبغي عزو الأولوية لمنع الكوارث، وتخفيف آثارها، وتعزيز قدرات الإدارة، مما قد يؤدي إلى نتائج مثمرة، ومما قد يسمح بالحد من دمار الهياكل الأساسية وتقليل أعداد الضحايا، إلى أقصى حد ممكن.

٦٢ - وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى موزامبيق، يجب التشديد، بصفة خاصة، على خطورة الآثار المجتمعة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث تكون الإصابة في أكثر الأحيان لتلك الشريحة العمرية الأكثر إنتاجية من السكان، والكوارث الطبيعية المتعاقبة. وتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تشير إلى أن الزراعة بموزامبيق سوف تفقد في عام ٢٠٢٠ نسبة ٢٠ في المائة من أيديها العاملة بسبب هذا الفيروس، وأن العمر المتوقع لسكان موزامبيق سوف يهبط إلى ٣٦ سنة في عام ٢٠١٠. وثمة عدد متزايد من الأطفال يتعرض للتيتُّم من جرّاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى

الملاريا والسل، مما يجعل السكان أكثر انجراحية كذلك. وجميع المشاكل الإنسانية مترابطة فيما بينها، وبالتالي، فإنه ينبغي مكافحة هذا الوباء بطريقة متكاملة، مع القيام، فيما وراء الإغاثات الطارئة، بإضفاء بُعد إنمائي على الأنشطة الإنسانية.

٦٣ - ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل تشكّل مساهمة كبيرة في مجال السلام والاستقرار، ومن ثم، فإن حكومة موزامبيق تتخذ تدابير فعالة في هذا المنحى. وأعمال الحكومة تستهدف أيضا تعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية، إلى جانب تحسين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الكلية. والحكومة تطبق كذلك الخطة الوطنية لمكافحة الفقر المطلق، وذلك في سياق تحديد الأهداف الإنمائية للألفية، ومحاربة الفاقة، وتعزيز قدرات شؤون الحكم، والحد من الانجراحية.

٦٤ - وانجراحية موزامبيق ترجع أساسا إلى تخلّفها الإنمائي وضعف قدراتها الوطنية. وثمة أهمية مؤكدة للانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة المساعدة الإنمائية، ومن الملاحظ أن أنشطة المساعدة الإنسانية كثيرا ما تدور في نفس الوقت الذي يُضطلع فيه ببرامج تتعلق بالإنعاش والتنمية على الصعيد الطويل الأجل. والتنمية هي التي يسعها، وحدها، أن تمكّن السكان من أن يصبحوا أقل انجراحية، وأيضا أقل اعتمادا على المساعدة الطارئة، مع تزويد البلد المستهدف بإمكانية تهيئة الوسائل اللازمة لمقاومة ما قد يحدث من كوارث جديدة.

٦٥ - ووفد موزامبيق سيعرض مشروع قرار بشأن تقديم المساعدة إلى بلده، مما سيمكّن المجتمع الدولي من بحث مدى التقدم الذي أحرزته موزامبيق في هاتين السنتين الأخيرتين على صعيد التنمية. ومشروع القرار هذا سوف يتيح تعزيز الإطار القانوني والسياسي لما يقدَّم لهذا البلد من تعاون ومساعدة. وهو سوف يتضمن، علاوة على ذلك، تلك المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتحتم على موزامبيق أن تواجهها.

٦٦ - والشركاء الإنمائيون لموزامبيق يضطلعون بدورٍ أساسي في مجال مساعدتها في الأخذ بسبيل التقدم، والإبقاء على هذه المساعدة سوف يكون ضروريا من أجل الاحتفاظ، على نحو مستدام، بالمكتسبات التي تحققت حتى اليوم على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الذي تمر فيه احتياجات موزامبيق من مرحلة المساعدة الطارئة إلى مرحلة التنمية الطويلة الأجل، يلاحظ أن متطلبات هذا البلد، فيما يتعلق بالتعمير والمساعدة الإنمائية، لا تزال كبيرة الحجم. ومن الواجب، بالتالي، أن يُضطلع بنهج متين وخلاّق بغية مساعدة موزامبيق في تهيئة تنمية منتظمة وباقية ومستدامة.

٦٧ - ومن الجدير بالذكر، أن موزامبيق ستنظّم انتخاباتها العامة الثالثة، التي تتضمن أحزابا متعددة، في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٦٨ - **السيدة أدريانسي** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن الاتحاد سيصدر بيانا بشأن المساعدة الإنسانية على نحو عام في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وذلك في جلسة عامة. وهو سيقوم، في إطار البند ٣٩ (ب) من جدول أعمال اللجنة الثانية، ببحث حالة البلدان التي تتسم بالانجراحية إلى أقصى حد.

٦٩ - وبغية التوصل إلى تنسيق المساعدة الإنسانية، بصورة فعالة، يراعَى أن ثمة أهمية بالغة لإدراج الجماعات المحلية، مع مراعاة احتياجاتها وتطلعاتها الحقيقية. وقبل تقديم المساعدة الإنسانية، يضطلع الاتحاد بجهد كبير كيما يقوم، بالنسبة لكل بلد، بوضع استراتيجية تتصل باتفاقات التعاون وتتضمن تحديدا دقيقا للاحتياجات المطلوبة على الصعيد الإنساني.

وهذه الاستراتيجية تأخذ في الحسبان تلك السمات الخاصة بالبلد، ولا سيما ثقافتها وتقاليدها. وبقدر الإمكان، تراعي هذه الاستراتيجية أيضا قدرات وصلاحيات شركاء البلد الإنمائيين خارج نطاق شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مع ملاحظة أن حكومة البلد المعني تمثل أهم شريك من هؤلاء الشركاء. وثمة تقديم لاستراتيجية اتفاق التعاون التي وُضعت من أجل أثيوبيا.

٧٠ - والاتحاد يولي أهمية كبيرة لمسألة التنسيق والتعاون مع العناصر الفاعلة المعنية في المجالين المحلي والوطني. ومن الملاحظ أن غالبية المناقشات المتعلقة بالبند ٣٩ قد تناولت المساعدة الخارجية، دون النظر في الاستدامة أو القدرة داخل البلد. والطريقة الأكثر فعالية للحصول على نتائج مستدامة، في ميدان المساعدة المنسّقة، تتمثل في إيلاء مزيد من الأهمية للقدرات المحلية وتعزيزها. وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سوف يتوقف أيضا على إدماج الجماعات السكانية الضعيفة في عملية وضع وتطبيق البرامج.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.